# دبلوماسية المياه وإدارة الموارد العابرة للحدود

## -اتفاقية المياه بين العراق وتركيا نموذجا-

أ.د.صلاح جبير البصيصي

ملتقى النبأ للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue

2026م

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya
annabaaforum@gmail.com
+9647709719016
nabaaforum.org

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء- كلية القانون

# دبلوماسية المياه وإدارة الموارد العابرة للحدود -اتفاقية المياه بين العراق وتركيا نموذجا-

أ.د.صلاح جبير البصيصي
جامعة كربلاء/ كلية القانون
iq.edu.uokerbala@jubair.salah

1447هـ - 2026م

## الفهرست


المقدمة ..... 4

المطلب الأول

التعريف بدبلوماسية المياه واتفاقية المياه بين العراق وتركيا ..... 6

الفرع الأول

التعريف بدبلوماسية المياه ..... 6

الفرع الثاني

تعريف اتفاقية المياه بين العراق وتركيا ..... 9

المطلب الثاني

الإطار القانوني الدولي لدبلوماسية المياه وتطبيقها على الاتفاقية بين العراق وتركيا ..... 11

الفرع الأول

الإطار القانوني الدولي لدبلوماسية المياه ..... 11

الفرع الثاني

تطبيق دبلوماسية المياه على الاتفاقية بين العراق وتركيا ..... 14

الخاتمة ..... 17

المصادر ..... 18

## المقدمة

**أولا/ فكرة الدراسة:** تُعد المياه أساس الحياة والعنصر الأساس في التنمية بأشكالها المختلفة، كما انها تُعد محدد رئيس للتفاعلات البينية بين الدول سواء أكانت تعاونية ام صراعية، حيث يعتمد أكثر من نصف سكان العالم على الموارد المائية التي تتقاسمها أكثر من دولة وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية تنظم شؤون الأنهار الدولية المشتركة، الا ان بعض الدول المائية لم تنضم اليها وخاصة بعض دول المنبع وكما ان هذه الاتفاقيات نفسها لم تضع آليات ملزمة تفرض تقاسم عادل ومنصف للمياه بين الدول المتشاطئة وانما تترك لهذه الدول وضع آليات التعاون من اجل التوزيع العادل للمياه المشتركة وعدم الاضرار بالغير، علما ان النزاعات بين الدول لا تقتصر على المياه العابرة للحدود فقط وانما يمكن ان تشمل سائر الموارد الطبيعية والمواد الخام (النفط والغاز والمعادن) الموجودة في المناطق الحدودية المشتركة بين الدول.

**ثانيا/ أهمية الدراسة:** تعتبر دبلوماسية المياه (Water Diplomacy) واحدة من الدبلوماسيات الجديدة وغير التقليدية التي شاعت في الآونة الأخيرة من اجل تجاوز سلبيات الآليات الدبلوماسية التقليدية وذلك بتقديم آليات قانونية وسياسية تتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب خصوصية احتياجات الدول الأطراف في صراعات المياه، بل تتجاوز ذلك بفتح منافذ أوسع للتعاون بينهم وهكذا تبرز دبلوماسية المياه كأداة للحفاظ على المصالح المائية للدول المتشاطئة في إطار تفعيل التعاون واعمال منهج التنمية المستدامة والعادلة لموارد النهر المشترك بهدف تحقيق النفع العام المشترك والمتبادل لتلك الدول وفق منهج اربح-اربح (Win-Win Approach) وان من اهم مزايا دبلوماسية المياه انها قائمة على التفاوض بين الدول المتشاطئة لابتكار حلول علمية وعملية وفق استراتيجية مائية من اجل درء النزاعات الجيوسياسية بسبب شُح المياه وفي ظل دبلوماسية المياه ابرم العراق مع تركيا عام 2024 اتفاقية مياه اطارية تتكون من عشرة مواد تنظم التعاون بينهما في مجال المياه وقد تضمنت هذه الاتفاقية رؤى جديدة من اجل تحقيق الفائدة للجانبين.

**ثالثا/ مشكلة الدراسة:** بما ان نهري دجلة والفرات اللذان يشكلان شريان الحياة في العراق ينبعان من تركيا وفي ظل ازمة طويلة ومستدامة بين الدولتين فأن الامر يتطلب مقاربة جديدة بين الجانبين وذلك يقتضي التعاون بينهما بإقامة مشاريع مشتركة من اجل تعزيز هذا التعاون مع ضرورة ضمان تطبيق المبادئ الدولية التي اقرتها اتفاقيات المياه من اجل الحفاظ على الحقوق المائية للجانبين.

**رابعا/ فرضية الدراسة:** ان هناك علاقة طردية بين دبلوماسية المياه والتعاون الدولي، فكلما ازدادت المشاريع المشتركة والاتفاقيات الدولية واللجان المشتركة بين الدول المتشاطئة، كلما ازدادت العلاقات

التعاونية بين هذه الدول وتظهر هذه الدراسة مقاربة بحثية عن ضرورة الحاجة الى دبلوماسية المياه من اجل تقليل النزاعات المائية وتحويلها الى تعاون من اجل تحقيق المصالح الوطنية لكل الأطراف.

**خامسا/ منهجية الدراسة:** سوف تتبع الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية لاتفاقيات المياه ومنها اتفاقية الأمم المتحدة للمياه لعام 1997 والقواعد العرفية الدولية مع التركيز على مبادئ عدم الاضرار والاستخدام العادل والمعقول للموارد المائية.

**سادسا / هدف الدراسة:** تهدف الدراسة الى تقديم حلول قانونية جديدة في إطار دبلوماسية المياه، بما في ذلك مقترحات لتعزيز التعاون بين العراق وتركيا علما بان هذه الدراسة يمكن ان تكون مرجعا علميا وعمليا يمكن تطبيقه على قضايا الموارد الأخرى العابرة للحدود مثل الابار النفطية والمياه الجوفية وغير ذلك من الموارد الأخرى في إطار ما يمكن تسميته بشكل عام بـ(دبلوماسية الموارد العابرة للحدود).

**سابعا/ هيكلية الدراسة:** بالإضافة الى المقدمة والخاتمة سوف نتناول الدراسة في مطلبين، سيتناول الأول التعريف بدبلوماسية المياه واتفاقية المياه بين العراق وتركيا وسيتناول المطلب الثاني الإطار القانوني لدبلوماسية المياه وتطبيقها على الاتفاقية المائية بين العراق وتركيا وسوف تتضمن الخاتمة أبرز النتائج والمقترحات العلمية والعملية من اجل تعزيز وتطوير التعاون بينهما.

## المطلب الأول

## التعريف بدبلوماسية المياه واتفاقية المياه بين العراق وتركيا

لا بد من التعريف بدبلوماسية المياه واتفاقية المياه بين العراق وتركيا من اجل الوقوف على تطبيق هذه الدبلوماسية على هذه الاتفاقية.

### الفرع الأول

### التعريف بدبلوماسية المياه

ظهر مصطلح دبلوماسية المياه (Water Diplomacy) في تسعينيات القرن الماضي وقد ظهرت صعوبة في تعريفة نظرا لتنوع الفاعلين والأطر والتخصصات والسياسات المرتبطة به ومع ذلك ظهرت عدة تعريفات لهذا المصطلح عكست الخصائص التي يتمتع بها.

**أولا/ تعريف دبلوماسية المياه:** شهد مصطلح «دبلوماسية المياه أو «الدبلوماسية المائية استعمالا كبيرا في الميدان السياسي والقانوني لمناقشة كيفية وضع حلول للنزاعات المتعلقة بالمياه وتعزيز التعاون في مجال المياه من أجل السلام[1] ويستخدم حوالي ثلث المؤلفين المفهوم دون تعريفه ومع ذلك فقد وجدت بعض التعريفات المهمة لدبلوماسية المياه ،فقد عرفت بانها عملية لها مستويات عدة وفاعلون متنوعون وتهدف الى حل قضايا المياه وصراعاتها والمساواة في تكامل وتعاون اقليمي[2]،كما عرفت بانها احد أنماط الدبلوماسية الحديثة التي تعتمد على نهج ممارسة الدبلوماسية بشكل اكثر تكثيفا تجاه أزمات المياه على وجه التحديد بان يشخص المفاوض مشاكل المياه ويحدد نقاط التدخل ويقترح الحلول المستدامة التي تراعي وجهات النظر المتنوعة في مجال المياه مع الالمام بالاحتياجات التي تتطلبها كل حالة [3] وكذلك تم تعريف الدبلوماسية المائية بانها الآلية التي تشمل أدوات الدبلوماسية اتجاه مشاكل المياه والسياسات البيئية واستراتيجية إدارة المياه والحلول الهندسية التي تجتمع معا وتطبق في سياق مشكلة المياه لتوفير الحلول السياسية والتفاوضية الإجرائية على المستوى المناسب لكل حالة على حدة [4] وأخيرا عرفت بانها استخدام أدوات دبلوماسية لحل الخلافات والصراعات القائمة والناشئة حول موارد

1) Pohl، B. & Schmeier، S،Hydro-Diplomacy Can Build Peace Over Shared Waters،2014، https: // www.newsecuritybeat.org.

2) حسام حسين، زوي كامل، جوزين ليدز، باترك رايس، دبلوماسية المائية: أهميتها وكيف تعمل؟، مجلة سياسات عربية، ع 62، المجلد 11،أيار/ مايو، 2023 ، ص14

3) Introduction to Water Diplomacy ،United Nation Institution for Training and Research ،21 Oct-17 Nov 2013،p5

4) Islam .S،Water Diplomacy :Asynthesis of Science،Polilics for Water Management،IGERT،2012،p.8

المياه المشتركة بهدف حلها او تخفيفها من اجل التعاون وانشاء السلام والاستقرار الإقليمي والدولي[1] وبذلك فأن دبلوماسية المياه تكتسب أهمية كبيرة وخاصة في المناطق التي تعاني ندرة المياه وهذا يجعل دبلوماسية المياه أداة مهمة من اجل الدفع نحو استخدام اكثر استدامة لموارد المياه المشتركة في البيئات المعقدة للحد من مخاطر الصراع على المياه ومن اجل تعزيز الاستقرار والامن والسلم وبالتالي تشجع هذه الدبلوماسية التعاون والتنسيق والعمل المشترك في إدارة المياه العابرة للحدود ومن خلال تعريف دبلوماسية المياه يمكن بيان الخصائص البارزة لها وهي[2]:

1 – ان دبلوماسية المياه هي فرع من فروع الدبلوماسية تُطبق على المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن قضايا المياه بين الدول.

2 – يتمثل العنصر الأساسي لدبلوماسية المياه في أنها تتجاوز التفاعلات الدبلوماسية الحكومية التقليدية ولكنها تشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على مستويات مختلفة وفي كثير من الأحيان يتم استخدام مصطلح (دبلوماسية متعددة المسارات).

3 – ترتبط دبلوماسية المياه بشكل أو بآخر بالمفاوضات وهي اول واهم الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات في حين أن نتائج المفاوضات المتعلقة بالمياه مفتوحة في هذه التفاهمات بين الحلول التوافقية او اللجوء الى الوسائل السلمية الأخرى لحل النزاعات.

4 – أن دبلوماسية المياه تخدم أهدافًا أوسع نطاقاً تتجاوز معالجة قضايا المياه مثل المساهمة في التنمية الإقليمية أو الاستقرار أو السلام وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك ليروا دبلوماسية المياه وسيلة لتحقيق أهداف أوسع للسياسة الخارجية.

5 – يتضمن مفهوم دبلوماسية المياه خمسة جوانب رئيسية: الجانب السياسي (يتجلى في الجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية) والجانب الوقائي (منع النزاعات والوساطة) والجانب التكاملي (تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير المستويات المؤسسية) والجانب التعاوني (الحكم الرشيد وتقاسم المنافع) والجانب التقني(مشاركة البيانات والنماذج الهيدرولوجية)[3] وبالتالي يمكن تحديد أهداف

---

1) رمضان حمزة محمد، الدبلوماسية المائية –حلول مبتكرة، منتدى الحوار المتمدن، 2020.

2) Thibault Hefny، M.A. Water Diplomacy: A Tool for Enhancing Water Peace and Sustainability in the Arab Region،Cairo، 2011،p.23

–Schemers.، and Z. Shubber،Anchoring Water Diplomacy – The Legal Nature of International River Basin Organizations. "Journal of Hydrology، Vol 567 ،2018، p.31

3) E.g. Barua، A. Water Diplomacy as an Approach to Regional Cooperation in South Asia: A Case from the Brahmaputra Basin.»Journal of Hydrology، 567 October ،2018،p. 60–70.

دبلوماسية المياه على نطاق واسع ضمن ثلاث فئات وهي[1] :

أ- أفضل إدارة للمياه.

ب- تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الامن والسلم الدوليين.

ج- التعاون وحل النزاعات.

**ثانيا/ مستويات دبلوماسية المياه:** ان مستويات الدبلوماسية غالبا ما تتعلق بالمستوى الدولي أي العلاقات بين الدول المتشاطئة وقد تتعلق أحيانا بالمستوى الوطني أي في العلاقات الإقليمية او المحلية داخل الدولة الواحدة وخاصة في الدول الفيدرالية ، اذ كثيرا ما تتفاوض الولايات الأعضاء في الدولة الفيدرالية فيما بينها واحيانا بمساعدة الحكومة الاتحادية من اجل التوزيع العادل والمنصف للمياه فيما بين هذه الولايات[2] وبشكل عام لا تقتصر دبلوماسية المياه على المسؤولين الحكوميين فقط ، اذ يمكن ان تلعب مبادرات المسار الثاني أيضًا أدوارًا مهمة في دبلوماسية المياه وخاصة ان ممثلي الدبلوماسية في المسار الثاني يفكرون خارج الصندوق وقد يناقشو القضايا التي لم يتم إدراجها بعد في جداول الأعمال الحكومية وتعمل كنوع من آلية الإنذار المبكر ويمكن أن يشمل ذلك المسارات التي تركز على الوعي العام من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاكاديمية وغيرهم من صانعي الرأي، بالإضافة إلى دعم إنشاء شبكات بحثية ومجموعات إشراك الشباب عبر الحدود وشبكات للنساء ويمكن للبلدان المتفاوضة الاستفادة من هذه الأنواع من المجموعات والشبكات ، اذ يمكن أن تساعد هذه العلاقات وأحيانًا الثقة المبنية في هذه الأنظمة الأساسية في دعم عمليات دبلوماسية عالية المستوى وفي الوقت نفسه ستستفيد جميع مسارات دبلوماسية المياه من تمكين المواطنين وزيادة المشاركة العامة في تعزيز المرونة في مفاوضات المياه.

وهناك عدة مسارات لدبلوماسية المياه ومنها [3]:

أ- **المسار 1 (Track I)**: يمثل عملية دبلوماسية تقودها الدولة من خلال ممثليها الرسمين وتتجسد في حوارات رسمية ثنائية أو متعددة الأطراف بين مسؤولي الدول المشاطئة ويشارك فيها قادة سياسيون رفيعو المستوى.

ب- **المسار 1.5**: يشير إلى الموقف الذي يعمل فيه الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين معًا لحل

1) E.g. Milman، A.، and A.K. Gerlak. "International River Basin Organizations، Science، and Hydrodiplomacy." Environmental Science and Policy 107 ،March ،2020، 137–49.

2) Barua، A. "Water Diplomacy as an Approach to Regional Cooperation in South Asia";Council of the European Union: Council Conclusions on EU Water Diplomacy (2013); Abu-Zeid، K.Hydro-Diplomacy for Better Transboundary Water Management."In Hydrodiplomacy: Sharing Water across Borders، ed. G. Pangare، Academic Foundation، 2015،p.125–27.

3) Barua، A. "Water Diplomacy as an Approach to Regional Cooperation in South Asia، op.cit، p16

النزاعات أو القضايا المطروحة أو تعزيز الحوارات والتعاون.

ج- **المسار2 ((Track II** : يتألف من حوار غير رسمي بين الجهات الفاعلة من غير الدول بهدف التأثير على عمليات التفاوض الرسمية، بما في ذلك الأفراد والجماعات الخاصة الذين يمكنهم التفاعل بحرية أكبر من المسؤولين الرسمين.

- **المسار 3((Track III** : هو عبارة عن دبلوماسية بين الشعبين، يقودها الأفراد والجماعات غير الحكومية لتعزيز التعاون على مستويات متعددة بما في ذلك المستوى المجتمعي والمحلي وكذلك على المستويين الوطني والعالمي.

ونظرًا لأن تقاسم الموارد المائية المشتركة يواجه مشاكل مائية أكثر تعقيدًا، فقد أثبتت الدبلوماسية متعددة المسارات أنها ضرورية للحفاظ على الحوار في ظل ظروف سياسية غير مؤكدة ويمكن أن يكون النهج متعدد المسارات مفيدًا أيضًا عندما تتوقف المفاوضات الرسمية بين الأطراف المتصارعة وتقر اغلبية المؤلفين والاكاديميين بمزايا المسار 1.5 و2 و3 في بناء الثقة وتعزيز التعاون عبر الحدود في الأنهار المشتركة مع حوار محدود بين الحكومات وضمان الاستدامة في تنفيذ الاتفاقيات بعد المفاوضات ومع ذلك لاحظ بعض المختصين بانه وعلى الرغم من فوائد المسارين 2 و3 ، فأن فعاليتهما في التأثير على نتائج التفاوض لاتزال اقل من دبلوماسية المسار الأول بسبب توفر التمويل والمعلومات والموارد اللوجستية المتاحة لهم [1] ونظرًا لأن عمليات دبلوماسية المياه تهدف إلى إيجاد مكاسب متبادلة لجميع أصحاب المصلحة ، فإن دمج المعرفة العلمية مع الواقع الميداني أمر بالغ الأهمية للتوفيق بين المصالح المتباينة بافتراض أن المياه مورد مرن ويحتاج الى نهج قابل للتكيف من اجل الموائمة بين كافة الاطراف من أصحاب المصلحة لإيجاد حلول مستدامة ومكاسب متبادلة.

## الفرع الثاني

## تعريف اتفاقية المياه بين العراق وتركيا

تُعد اتفاقية المياه بين العراق وتركيا مثالا على دبلوماسية المياه الجديدة وتتألف من عشرة مواد تضمنت عدة عناصر ورؤى جديدة في شأن التعاون المائي بين الجانبين.

**أولا/ مضمون الاتفاقية:** تتضمن اتفاقية المياه الاطارية بين العراق وتركيا فكرة التعاون في مشاريع البنية التحتية المائية وتطوير إدارة الموارد المائية والتقاسم العادل والمنصف للمياه وتتضمن آلية تمويل لهذه المشاريع عبر بيع النفط العراقي للشركات التركية مع منح تركيا إدارة الاطلاقات المائية ورفع سقف التبادل التجاري بين البلدين ولعل من أبرز مضامين الاتفاقية ما يلي:

1) Ibid، p18

1-التعاون في إقامة البنى التحتية للمياه: اذ تقوم الشركات التركية في بناء وتطوير مشاريع السدود وأنظمة الري الحديثة ومحطات تحلية المياه وتحديث شبكات النقل واستخدام تقنيات الري الحديثة والمغلفة وتكون إدارة تركيا للبنة التحتية مؤقتة لمدة خمسة سنوات مع نقل ملكيتها للعراق لاحقا[1].

2-إدارة الموارد المائية: اذ تدعو الاتفاقية الى تطوير التعاون في قطاع المياه من منطلق مبدأ حسن الجوار بهدف الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد المائية مع تبادل البيانات حول مناسيب السدود والامطار والملوثات البيئية وإمكانية عقد الاجتماعات الطارئة في حالات الجفاف والكوارث لضمان تأمين المياه للشرب والزراعة[2].

3-التمويل للمشاريع: ان تمويل المشاريع التركية يكون عبر حساب ينشأ من مبيعات النفط العراقي للشركات التركية مع إمكانية حصول العراق على حصة من فوائد إعادة بيع النفط العراق للخارج[3].

4-اللجنة العليا المشتركة: بموجب المادة الخامسة والسادسة من الاتفاقية تشكل لجنة عليا مشتركة بين الجانبين تتولى متابعة تنفيذ بنود هذا الاتفاق وتتولى أيضا متابعة المشاريع المشتركة وتبسيط الإجراءات ووضع قواعد النظام المنشأ لمشتريات تركيا النفطية من العراق لتمويل المشاريع.

5-مدة الاتفاقية: حسب المادة عشرة من الاتفاقية فأنها تستمر لمدة عشرة سنوات قابلة للتمديد.

**ثانيا/ تقييم الاتفاقية:** ان المضامين الجديدة في هذه الاتفاقية من قبيل مساهمة تركيا في تحسين إدارة الموارد المائية في العراق وإقامة مشاريع استثمار مائية تنفذها شركات تركية لتطوير البنى التحتية لأنظمة الري والسدود ومحطات تصفية المياه ومعالجتها وغير ذلك من أوجه التعاون تمثل خطوة متقدمة في معالجة ازمة المياه بين البلدين وقد يسهم ذلك في نقلها من إطار الخلافات والاتهامات الى مسار التعاون الذي يقوم على ربط تقاسم المياه بالتعاون الاستثماري في مجالات الطاقة وتطوير البنى التحتية للري والتنمية الاقتصادية وبذلك فان ضمان حصول العراق على حقوقه المائية من تركيا واستمرار تصدير نفطه عبر الموانئ التركية سيعتبر مصلحة اقتصادية مهمة الى تركيا وليس للعراق وحده[4] وان انشاء المشاريع المشتركة يحقق فائدة للدولتين، فمن جانب سوف تجني تركيا فوائد اقتصادية طويلة الأمد من خلال شركاتها التجارية ومن جانب اخر فان العراق سوف تتحسن بنيته التحتية وسيحصل على استقرار لحصته المائية فضلا عن تشغيل الايدي العاملة في المشاريع المقترحة وبذلك فان ما تقدم قد يكون مقنعا للدواتين بالموافقة على التعاون طويل الاجل بسبب المكاسب المشتركة والتي من شأنها

1) تنظر المادة (1/ 2) من الاتفاقية.
2) تنظر المادة (2/ 2) من الاتفاقية.
3) تنظر المادة (3) من الاتفاقية.
4) واثق السعدون، اتفاقية المياه بين العراق وتركيا من منظور مبادئ العلاقات الدولية، المجموعة العراقية للشؤون الخارجية،2025، ص3-2

تخفيف التوترات وتحقيق حلول مستدامة للنزاعات المائية [1].

لقد تباينت التقييمات حول هذه الاتفاقية بين مؤيد لها ورافض ،فالمؤيدون يجدون فيها نمط جديد من التعامل الواقعي مع ازمة مستمرة لعقود وتنطوي على حلول عملية تحقق مصلحة مشتركة للبلدين من منطلق (رابح–رابح) وفي المقابل يرى الرافضون للاتفاقية بانها تمهد لتحكم تركي في إدارة الموارد المائية العراقية ،كما انها ترهن عائدات النفط العراقي المصدر عبر تركيا مقابل المياه الواردة منها فيما اطلق عليه معادلة (النفط مقابل الماء) ويمكن القول ان الاتفاقية المذكورة هي احدى تطبيقات دبلوماسية المياه من اجل إيجاد حلول مبتكرة لازمة المياه المعقدة بين الدولتين لعقود طويلة.

## المطلب الثاني

## الإطار القانوني الدولي لدبلوماسية المياه وتطبيقها على الاتفاقية بين العراق وتركيا

يشكل قانون المياه الدولي مجموعة من المبادئ والقواعد الخاصة بالتوزيع العادل والمنصف للمياه ،كما إنه يوفر عددا من المبادئ التوجيهية والأدوات العملية للدول المشاطئة لمعالجة قضايا المياه العابرة للحدود من خلال إلزامها بالتعاون والاعتراف بتأثير أفعال تلك الدول على الجهات الفاعلة الأخرى ومن المبادئ الأساسية عدم التسبب في أي ضرر كبير للنوعية والكمية والاستخدام المعقول لمجاري المياه المشتركة وهي الأسس التي يقوم عليها التعاون في مجال المياه العابرة للحدود والإدارة المشتركة [2] ومع ذلك لا يزال مستوى التعاون الدولي غير مرضٍ ، حيث لا تتم إدارة نصف جميع أحواض الأنهار بطريقة منسقة وبالتالي هناك حاجة إلى زيادة عدد اتفاقيات المياه العابرة للحدود والمؤسسات التي تطبق القانون الدولي للمياه ذي الصلة من أجل حل النزاعات وتقليل التوترات .

### الفرع الأول

### الإطار القانوني الدولي لدبلوماسية المياه

لا يوجد سابقًا أي اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا تتعلق بالمياه المشتركة بين الجانبين وتبين المادة الثامنة من الاتفاقية الحالية بان هذا الاتفاق لا يخل باي من التشريعات الوطنية للجانبين وبالاتفاقيات الدولية التي هما أطراف فيها ولذلك يمكن اللجوء الى اتفاقيات المياه الدولية من اجل تطبيق احكامها على هذه الاتفاقية الثنائية باعتبارها مكملة لها ولأنها بمثابة اعراف دولية واجبة التطبيق من قبل جميع الدول المنضمة وغير المنضمة لتلك الاتفاقيات.

**اولا/ اتفاقية المجاري المائية للأمم المتحدة** (UNWC): في عام 1997انضمت أكثر من مائة

1) احمد عبيس الفتلاوي، دبلوماسية المياه–دراسة لتعزيز موقف المفاوض العراقي في تسوية الخلافات المائية مع تركيا، مجلة الرافدين، مجلد 35، ع ،2025، ص148

2) Philipp Richard Herrmann، Water Diplomacy a Role for the European Union 2018،p. 12

دولة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية وقدمت الاتفاقية إطارًا قانونيًا عالميًا مرنًا وشاملًا يحدد المعايير والقواعد الأساسية للتعاون بين دول المجرى المائي بشأن استخدام المجاري المائية الدولية وإدارتها وحمايتها ومع اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية ، أنشأ المجتمع الدولي اول اتفاقية عالمية شاملة لموضوع استخدام المياه العابرة للحدود وقد نصت هذه الاتفاقية على القواعد العامة المنظمة لاستخدام المياه العابرة للحدود ويمكن أن تكون الاتفاقية بمثابة نموذج تشريعي للاتفاقيات الخاصة بالمياه المشتركة بين الدول وصاغت الأمم المتحدة هذه الاتفاقية للمساعدة في إدارة موارد المياه المشتركة والحفاظ عليها بطريقة أكثر استدامة للأجيال الحالية والمقبلة ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 17 أب/ أغسطس 2014 حيث تم التصديق على المعاهدة من قبل 36 دولة فقط[1] وظلت معظم الدول ولا سيما الدول المائية منها خارج نطاق الاتفاقية ومع ذلك تعتبر الاتفاقية خطوة مهمة في إرساء قواعد القانون الدولي بشأن تنظيم المياه وخاصة نصها على المبادئ التالية[2] :

**المبدأ الأول** / مبدأ الاستخدام العادل والمعقول للمجاري المائية (المادة 5): والذي يعني ان تنتفع دول المجرى المائي منه بطريقة منصفة ومعقولة مع مراعاة دول المجرى المائي الأخرى وبما يتفق مع توفير الحماية الكافية له وإنتاج اقصى قدر من المنافع.

**المبدأ الثاني** / مبدأ الالتزام بعدم التسبب في ضرر كبير للدول الاخرى (المادة 7): ومعناه ان انتفاع احدى دول المجرى المائي في أراضيها من المياه ان لا يسبب ضررا ذي شأن لدول المجرى الأخرى وان تتخذ جميع التدابير وبالتشاور مع الدول المتضررة من اجل إزالة او تخفيف ذلك الضرر.

**المبدأ الثالث** / مبدأ التعاون (م8): ويتحقق التعاون بين دول المجرى المائي على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية في الانتفاع الأمثل ومن خلال اللجان المشتركة.

**المبدأ الرابع** / مبدأ الاخطار (م 12): ومعناه ان الدولة التي تخطط لاتخاذ تدبير قد يكون له تأثير سلبي على الدول الأخرى التي تشترك معها بالنهر بان تقوم بإخطار هذه الدول مسبقا وعلى ان يتضمن الاخطار جميع المعلومات التقنية بالإضافة الى نتائج التقييمات البيئية.

ان واحكام هذه الاتفاقية عامة ولا تخص مجرى مائي معين بل تخص جميع المجاري المائية الدولية ، اذ تضع القواعد والاحكام العامة ،كما تنص على المبادئ والالتزامات والتي بمقتضاها يتم تنظيم الانتفاع بمياه المجاري الدولية وهي اتفاقية اطارية تتناول بعض الاحكام الموضوعية والاجرائية وتترك تفاصيل

1) انضم العراق للاتفاقية عام 2001 بمقتضى القانون رقم 39 لسنة 2001

2) Abud Alhamed Alshraway، Proplems of Waters Transboundary،2019،p112

التنفيذ للدول المتشاطئة لتكملها في اتفاقيات أخرى تأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الخاصة بكل مجرى مائي[1] وتوجد في هذه الاتفاقية بعض الآليات التعاونية وتعد تمهيدًا للدبلوماسية المائية السليمة من قبيل المادة (33) التي تنص على التسوية السلمية للمنازعات المائية عن طريق المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق من الطرف الثالث ،فضلا عن اللجوء الى اللجان المشتركة ولجان تقصي الحقائق وأخيرا يمكن اللجوء الى التحكيم او محكمة العدل الدولية.

**ثانيا/ اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية والبحيرات الدولية (UNECE)**: بدأت هذه الاتفاقية كاتفاقية إقليمية للدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لاوربا ( اللجنة الاقتصادية الاوربية) وعقدت في هيلسنكي في فيلندا عام 1992 وأصبحت نافذة عام 1996 وفي عام 2003 وافقت الدول الأطراف في الاتفاقية على تعديل هذه الاتفاقية لتمكين الدول خارج اوربا للانضمام اليها[2]وبذلك أصبحت اتفاقية دولية وفي عام 2013 أصبحت الاتفاقية رسميا اطارا قانونيا للتعاون بشأن المياه العابرة للحدود ومتاحة لجميع الدول وتتضمن هذه الاتفاقية الاحكام العامة المتعلقة باستخدام المياه بطريقة معقولة ومنصفة ومنع وقوع الضرر العابر للحدود مع مراقبة تلوث المياه والحد منه وتعد هذه الاتفاقية اتفاقية اطارية أيضا لان اغلب نصوصها تشير الى تبادل المعلومات و التعاون او التشاور بين الدول الأعضاء (المادتان 10-9) وانشاء هيئات مشتركة وكما اجازت الاتفاقية عقد اتفاقيات ثنائية حتى وان نظمت مبادئ او قواعد غير واردة في هذه الاتفاقية [3] ونصت المادة (22) من الاتفاقية ايضا على تسوية المنازعات المائية بالطرق السلمية او باللجوء الى التحكيم او القضاء الدولي وأخيرا تتكامل هذه الاتفاقية مع اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية لعام 1997 ،اذ تعد هاتان الاتفاقيتان مكملة احدهما للأخر أي بمعنى اخر يمكن الاسترشاد بالأحكام التفصيلية لاحدهما لتنفيذ احكام الاتفاقية الأخرى وتتفوق اتفاقية المياه لعام 1992 على اتفاقية الأمم المتحدة لمجاري المياه لعام 1997 بوضعها أمانة دائمة لمساعدة الدول الأطراف على تنفيذ احكامها في حين لا توفر اتفاقية الأمم المتحدة أي جهاز دائم يعمل على متابعة تنفيذ الاتفاقية.

---

1) Salah Adin Amer، The Non-Navigational uses of International Watercourses (UN Water-courses Convention) ،2004، p.112

-ينظر صباح خضر العشاري، النظام القانوني للأنهار الدولية، دار الثقافة للنشر، عمان،2018،ص162

2) انضم العراق للاتفاقية عام 2021، ينظر: جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4628) بتاريخ 5/ 3/ 2021

3) Salah Adin Amer،op.cit،p.111

## الفرع الثاني

## تطبيق دبلوماسية المياه على الاتفاقية بين العراق وتركيا

ان تطبيق دبلوماسية المياه بين العراق وتركيا لا يضع اطارا نظريا للتعاون المائي فحسب، بل المفروض يضع رؤية استراتيجية يمكن ان تشكل أساسا لسياسات فعالة تسهم في استدامة الموارد المائية وتحقيق العدالة بين الدولتين.

**أولا/ أدارة دبلوماسية المياه بين العراق وتركيا:** ان إدارة الدبلوماسية المائية عملية معقدة نسبيًا وهناك حاجة ماسة إلى أدوات وتقنيات دبلوماسية للتعامل مع هذا التعقيد والقدرة على حل المشكلات ولا تزال المنطقة العربية ومنها العراق تعاني من فجوات واسعة في تطبيق دبلوماسية المياه على قضايا المياه الدولية وهناك حاجة لبناء القدرات والتدريب في تطبيق نظرية التفاوض والمهارات لحل النزاعات حول المياه وإن وجود منسق ماهر في مفاوضات المياه في كل مرحلة أمر في غاية الأهمية ، لا سيما في الحالات التي يتم فيها التفاوض على النقاط الفنية على سبيل المثال فان عملية التفاوض حول سد النهضة الإثيوبي الكبير التي يقودها رسميًا وزراء المياه وقد واجهته العديد من الصعوبات والتعقيدات بسبب طابعها الفني المتعلق بملء السد وإدارته ويجب أن يُنظر إلى هذا في سياق عدم وجود مساحة آمنة ولا منصة حوار للجهات الفاعلة غير الحكومية من إثيوبيا والسودان ومصر لإجراء مناقشات حول الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي والقدرة على مواجهة تهديدات المناخ ولا يمتد التعاون السياسي والأمني دائمًا إلى قضايا مهمة أخرى وكذلك الحال لم توجد آلية حوار راسخة تركز على تحديات المياه والمناخ المشتركة بين تركيا والعراق في حوضي الفرات ودجلة على الرغم من التعاون السياسي والأمني المتقدم بين البلدين ويحدث هذا وسط تزايد انعدام الأمن المائي في المنطقة والجفاف غير المسبوق في العراق وانخفاضا يصل إلى 50٪ في تدفق المياه في نهري دجلة والفرات[1] ولذلك من الضروري أن يكون لدينا مفاوض يتمتع بخلفية علمية وتقنية كبيرة حتى يتمكن من فك رموز مصالح دولته ولذلك يحتاج المفاوض في قضايا دبلوماسية المياه إلى مهارات يمكن ممارستها بشكل جيد من خلال «فن الممكن لتحقيق المصالح الوطنية» وبالإضافة إلى هذه المهارات هناك مجموعة من العلوم المساعدة التي ستمكن الدبلوماسيين الجالسين على طاولة المفاوضات من الوصول إلى حلول فعالة وفي هذا الصدد فأن دبلوماسية المياه هي عمل شاق يتطلب الصبر وبذل الكثير من الجهد من خلال اكتساب المعارف المتنوعة ولذلك يجب أن تمتلك فرق التفاوض الأدوات التالية[2]:

1) See Abu-Hussein، H. (2021). Analysis: Is environmental change driving political change in Iraq? BBC Monitoring. Retrieved on 18 June، 2021 from https: / /monitoring.bbc.co.uk /

2) Henry.A. Magdy «Water Diplomacy: a tool for Enhancing Water Peace and Sustainability in

1-**اللغة**: ان معرفة جيدة باللغة الرسمية لجميع الأطراف المتنازعة له أهمية بالغة وعلى الأقل معرفة بلغة الطرف الآخر على طاولة المفاوضات، فمن المهم متابعة وسائل الإعلام وقياس اتجاهات الرأي العام لمعرفة مدى الضغط أو الدعم المرتبط بالقضية المطروحة للتفاوض.

2-**فقه اللغة**: من المهم للمفاوضين الذين يشاركون في المناقشات المتعلقة بالمياه أن يكونوا على دراية بفقه اللغة وأن يفهموا النصوص المكتوبة بلغة الطرفين ويجب أن يعتمد المفاوضون على الاتفاقات التاريخية المتعلقة بتقاسم المياه بين دول المنبع والمصب والظروف المحيطة بهذه الاتفاقيات.

3-**القانون الدولي للمياه**: معرفة جيدة بالقانون الدولي للمياه والذي يتكون من مجموعة من المبادئ والمعايير التي توفر أدوات عملية للدول المشاطئة لتحديد الحلول التي تعود بالفائدة على الجميع ويعكس هذا القانون ممارسات الدولة في مجال المياه ويهدف إلى تسهيل المناقشة والتعاون بينهما.

4-**علم الجغرافيا**: وهو من أهم العلوم على الإطلاق في شؤون دبلوماسية المياه وخاصة الجغرافية البشرية وجغرافية المياه والجغرافية السياسية وعلوم التضاريس والمناخ.

5-**علم رسم الخرائط**: يجب أن يكون المفاوض على دراية برسم الخرائط، مما يساعد في تحديد المدخلات بشكل جيد والوصول إلى المخرجات في إطار الاتفاقية لتحقيق الغرض مما هو مطلوب من مناقشات المياه الدبلوماسية.

ان على المفاوض العراقي ان يدرك ان التفاوض بشأن الموارد المائية هو ليس مجرد حجج قانونية ،بل هو عملية ديناميكية تتطلب الفهم العميق للأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية وذلك يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين القانون الدولي والعلوم التقنية والدبلوماسية من اجل حماية حقوق العراق المائية وضمان أمنه في المستقبل[1] ولاشك بان ذلك يحتاج الى المزيد من العمل والجهد والتطوير الذاتي واللاذاتي.

**ثانيا/ تطوير دبلوماسية المياه بين العراق وتركيا**: يدعو دورسون يلدز (Dursun Yildiz) الى استخدام دبلوماسية مائية دولية جديدة ، فبدلا من التعاون في مجال المياه فقط يمكن التعاون في مجال المياه والطاقة معا في آن واحد وخاصة في حالة الدول التي لديها موارد نفطية وغازية كبيرة وفي نفس الوقت تعاني من ندرة في المياه والتي تأتي من دول مجاورة لها فقيرة بالطاقة ، اذ يمكن ان يؤدي ادخال التعاون من خلال ( المياه والطاقة) الى تغيير طبيعة العلاقات الدولية من لعبة محصلتها صفر الى منصة

---

the Arab Region»،Second Arab Water Forum Theme 3: «Sustainable and Fair Solutions for the Transboundary Rivers and Groundwater Aquifers» Cairo،(2011)، P: 21.

1) احمد عبيس الفتلاوي، مصدر سابق،ص152

للعلاقات المتبادلة المنفعة [1] وبذلك يمكن ان تستخدم الدول الغنية باحتياطات النفط والغاز هذه الميزة كعامل ترابط رئيس لتطوير تعاون اقوى بين الدول المتشاطئة التي تقع على نفس احواض الأنهار العابرة للحدود وهذا ينطبق على انهار دجلة والفرات والنيل ، اذ يمكن لكل من أسعار الطاقة المدعومة واتفاقية المياه العابرة للحدود ذات المنفعة المتبادلة ان تمنح ثقة متبادلة في دول الحوض المائي ويساهم هذا النهج في استقرار الحوض وسيكون نظام إدارة المياه العابرة للحدود الجديد وتبادل المنفعة احد اهم نتائج هذه العملية وبذلك تشكل السياسة المائية الدولية الجديدة بشأن إدارة المياه العابرة للحدود جنبا الى جنب سياسات امدادات الطاقة العابرة للحدود تحديات وفرص لصانعي السياسة الخارجية لمنع النزاعات وتسخير الفرص لمزيد من التعاون الاقليمي من اجل تحقيق السلام العالمي.

وقدً اشارت المادة الأولى من الاتفاق بين العراق وتركيا الى تأسيس نهج للعلاقات الاقتصادية الجديدة بين البلدين من اجل تنفيذ مشاريع البنى التحتية للموارد المائية ، فضلا عن المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بالمياه في العراق وبينت المادة الرابعة من ذات الاتفاقية بان كل مشروع وفق هذا الاتفاق يخضع للإجراءات التفاوضية الاقتصادية والتجارية بما في ذلك الجوانب القانونية والفنية والمالية التي يحددها الطرفان وقامت المادة الخامسة من الاتفاقية بانشاء لجنة عليا مشتركة تتولى تنفيذ هذا الاتفاق ومتابعة تنفيذ المشاريع المشتركة وحسب المادة السادسة تضع هذه اللجنة قواعد وإجراءات نظام المشتريات التركية النفطية من العراق لتمويل المشاريع المشمولة بموجب هذا الاتفاق وبذلك تهدف الدبلوماسية المائية الى تحقيق الأهداف التالية[2]:-

1-بناء قاعدة معلومات مشتركة للدول المتشاطئة.

2-بناء قاعدة قانونية مشتركة للاقتسام العادل للمياه.

3-تأمين الامن المائي والامن الغذائي وأمن الطاقة.

وأخيرا يمكن القول ان دور الدبلوماسية المائية لا يقتصر على فض المنازعات بين دول الاحواض المشتركة بقدر ما تساهم في إيجاد اطر للتعاون بين هذه الدول والعمل المشترك والتخطيط المتكامل فيما بينها من اجل إرساء السلام المستدام بينها وتحقيق العدالة في الاستفادة من هذه المياه المشتركة عن طريق انشاء اللجان والمؤسسات الفنية المشتركة فيما بينها.

1) Dursun Yildiz ،A new International Hydro diplomacy: From Water Cooperation to Comprehensive Collaboration،2014،pp3-4.

2) حسن التليان، الدبلوماسية المائية –مفهومها وانجازاتها وافقها، 2020، ص4-3

## الخاتمة

ان اتفاق المياه بين العراق وتركيا يفتح المجال واسعا بين الدولتين من اجل تطبيق مضامين الدبلوماسية المائية وإيجاد طرق مبتكرة تستند الى القانون الدولي والعلوم الأخرى من اجل تحقيق مصالح الطرفين.

**أولا: النتائج**

1-ان الدبلوماسية المائية هي أحد أنواع الدبلوماسية الحديثة التي تتناول حل نزاعات المياه بين الدول المتشاطئة.

2-ان هناك مستويات متعددة من الدبلوماسية المائية يمكن ان تتعامل بنجاح مع النزاعات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود من اجل تحقيق والحفاظ على السلام المستدام.

3-تشكل شحة المياه وتغير المناخ من أبرز التحديات التي تواجه نهري دجلة والفرات والتي من شأنها مفاقمة الازمة المائية فيها.

4-يواجه تطبيق الدبلوماسية المائية بين العراق وتركيا بعض التحديات ومع ذلك يمكن تطوير أدوات هذه الدبلوماسية وصولا لتحقيق الامن والاستقرار الاقليمي.

5-ان هناك عددا من الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية الخاصة بالمياه يمكن للعراق ان يستفيد منها من اجل تطبيقها على الاتفاق المائي مع تركيا بسبب طابعها العرفي.

**ثانيا: المقترحات:**

1-حسب الدراسات المستقبلية فان العراق سيعاني من أزمات المياه على مدار العشرين عامًا القادمة ولذلك يمكن المراهنة على الاتفاق المائي مع تركيا من اجل التقليل من هذه الازمات او حتى ازالتها.

2- يمكن للعراق المزاوجة بين الجانب العلمي او التقني والجانب السياسي او الدبلوماسي عند ممارسة الدبلوماسية مع الجانب التركي.

3- هناك حاجة ماسة الى فريق تفاوضي عراقي متعدد التخصصات يضم خبراء في مجال القانون والسياسة والاقتصاد والبيئة والهندسة من اجل الحفاظ على حقوق العراق المائية.

4- إنشاء إدارة او مؤسسة خاصة بالمياه في العراق وإيجاد منصب سفير المياه في وزارة الخارجية.

5-اشراك المؤسسات غير الحكومية والأكاديمية المتخصصة في إدارة وتنفيذ الدبلوماسية المائية من اجل التطبيق الأمثل لها.

6- انتهاج العراق لدبلوماسية مائية تشمل إضافة الى التعاون المائي التعاون في مجال الطاقة في نفس الوقت من اجل خلق منفعة متبادلة ومشتركة مع تركيا.

## المصادر


**أولا: المصادر العربية**

1- احمد عبيس الفتلاوي، دبلوماسية المياه-دراسة لتعزيز موقف المفاوض العراقي في تسوية الخلافات المائية مع تركيا، مجلة الرافدين، مجلد 35، 2025

2- حسام حسين، زوي كامل، جوزين ليدز، باترك رايس، دبلوماسية المائية: أهميتها وكيف تعمل؟، مجلة سياسات عربية، ع 62، المجلد 11، أيار/ مايو، 2023.

3- رمضان حمزة محمد، الدبلوماسية المائية -حلول مبتكرة، منتدى الحوار المتمدن، 2020.

4-حسن التليان، الدبلوماسية المائية، مفهومها وانجازاتها وافقها،2020.

5- صباح خضر العشاري، النظام القانوني للأنهار الدولية، دار الثقافة للنشر، عمان،2018

6- قيس حمادي العبيدي، الدبلوماسية المائية، النشرة العلمية، مركز بحوث السدود والموارد المائية، جامعة الموصل، السنة 8، ع 15، 2021.

7- محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية -سد النهضة نموذجا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016

8-واثق السعدون، اتفاقية المياه بين العراق وتركيا من منظور مبادئ العلاقات الدولية، المجموعة العراقية للشؤون الخارجية،2025

**ثانيا: المصادر الأجنبية**

1- Pohl، B. & Schmeier، S.: Hydro-Diplomacy Can Build Peace Over Shared Waters، https: //www.newsecuritybeat.org /2014 /09 /

2- Hefny، M.A. "Water Diplomacy: A Tool for Enhancing Water Peace and Sustainability in the Arab Region، Cairo، 2011.

3- E.g. Barua، A. Water Diplomacy as an Approach to Regional Cooperation in South Asia: A Case from the Brahmaputra Basin." Journal of Hydrology، 567 October (2018)

4- Islam .S،Water Diplomacy :Asynthesis of Science،Polilics for Water Management،IGERT،2012

5- E.g. Milman، A.، and A.K. Gerlak. "International River Basin Organizations، Science، and Hydrodiplomacy." Environmental Science and Policy 107 (March) (2020).

6- Thibault Hefny، M.A. Water Diplomacy: A Tool for Enhancing Water Peace and Sustainability in the Arab Region،Cairo، 2011.

7- Schmeier، S.، and Z. Shubber، "Anchoring Water Diplomacy: Integrative Approaches for Adaptive Action in Transboundary River Basins (Berlin: Adelphi، 2016).

8- Abu-Zeid، K.Hydro-Diplomacy for Better Transboundary Water Management."In Hydrodiplomacy: Sharing Water across Borders، ed. G. Pangare، Academic Foundation، 2015. .

9- Abud Alhamed Alshraway، Proplems of Waters Transboundary،2019.
10- Barua، A. "Water Diplomacy as an Approach to Regional Cooperation in South Asia";Council of the European Union: Council Conclusions on EU Water Diplomacy (2013)
11- Salah Adin Amer، The Non-Navigational uses of International Watercourses (UN Watercourses Convention) ،2004.
12-Abu-Hussein، H. (2021). Analysis: Is environmental change driving political change in Iraq? BBC Monitoring. Retrieved on 18 June، 2021.
14-Dursun Yildiz، A new International Hydro diplomacy; from water cooperation to comprehensive collaboration، Conferance held in Baku /Azerbaijan -25 November 2014.
15- Philipp Richard Herrmann،Water Diplomacy a role for the European Union 2018.